http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1654) السنة السابعة - السبت (14) تشرين الثاني 2009

بلاكووتر تدفع الأموال لتطييب الخواطر

التحقيق بقضية رشوة لمسؤولين في الداخلية عقب جريمة ساحة النسور

بغداد / المدى والوكالات

قررت الحكومة فتح تحقيق في الادعاءات القائلة إن شركة بلاكووتر الامريكية للحمايات الامنية قامت برشوة مسؤولين في وزارة الداخلية عقب حادث ساحة النسور الذي راح ضحيته ١٧ مواطنا في العام ٢٠٠٧.

قال وزير الداخلية جواد البولاني بحسب (سي ان ان): إنه قد طلب من الأمرين المعنيين النظر في الامر. ويأتي القرار الجديد بعد ان قامت صحيفة نيويورك تايمز بنشر تصريحات لمسؤولين كبار في الشركة المذكورة قالوا فيها إنهم صرفوا مبلغ مليون دولار لمكتب الشركة في بغداد لغرض اسكات الانتقادات التي تعرضت لها عقب حادث ساحة النسور، الا انهم انكروا علمهم فيما اذا كانت هذه الاموال قد دفعت فعلا لمسؤولين عراقيين.

وكانت بلاكووتر مسؤولة عن امن السفارة الامريكية ببغداد وقت وقوع حادث ساحة النسور، وكانت بحاجة الى استحصال اجازة من وزارة الداخلية لاجل الاستمرار في القيام بهذه المسؤولية. وقد جددت وزارة الخارجية الامريكية عقدها مع بلاكووتر في العام التالي ٢٠٠٨ بالرغم من اصرار الحكومة العراقية على مغادرة الشركة وممثليها البلاد.

وما تزال بلاكووتر توفر الدعم الجوي للدبلوماسيين الامريكيين العاملين في العراق بالرغم من امتناع السلطات العراقية عن تجديد اجازة عملها لهذه السنة.

«ادعاءات لا أساس لها»

وكان مسؤولون بارزون في بلاكووتر (التي غيرت اسمها الى «زي» في وقت سابق) قد قالوا لصحيفة نيويورك تايمز: إن مسؤولين كبار في الشركة صادقوا في كانون الاول ٢٠٠٧ على منح رشى لمسؤولين في وزارة الداخلية العراقية في محاولة لترطيب خواطرهم. واكد اثنان من هؤلاء المسؤولين للصحيفة أنهما شاركا بشكل مباشر بالنقاشات التي دارت حول موضوع الرشى، بينما قال المسؤولان الآخران إنهما سمعا عن الموضوع فقط. واضاف المسؤولون بأن مناقشة موضوع الرشى، الذي يعتبر انتهاكا للقانون الامريكي، سبب شرخا خطيرا في الشركة.

واضافوا ان نائب رئيس بلاكووتر كوفر بلاك (وهو مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية) واجه مؤسسها ومديرها اريك برينس بالموضوع، وان الاخير لم ينف او يؤكد صحته. وقد استقال بلاك من منصبه في السنة التالية. الا ان بلاك ينفي من جانبه ان يكون قد واجه برينس «او اي مسؤول آخر في بلاكووتر في ما يتعلق بمحاولات رشوة مسؤولين عراقيين، كما نفى ان يكون على علم بأي خطة اوتعليمات تقضي برشوة هؤلاء المسؤولين». كذلك اصر الناطق الرسمي باسم الشركة على انها تنفي هذه «الادعاءات التي لا اساس لها»، وترفض التعليق على تصريحات ادلى بها مسؤولون سابقون فيها.

من جانبهم، قال مسؤولون في وزارة الخارجية الامريكية أن لا علم لهم بأية محاولات لرشوة مسؤولين عراقيين، ولكنهم كانوا يؤيدون تعويض ضحايا حادث ساحة النسور وذويهم.

إطلاق نار عشوائي

وقال الوزير البولاني: «إن بابي مفتوح لكل من لديه شكوى او معلومات اضافية عن هذا الحادث، وأمل في ان يوافيني احدهم بأية معلومات قد تنفع التحقيق. ان بلاكووتر شركة تسببت بكارثة وطنية كبرى في العراق، فحادث ساحة النسور كان حادثا مأساويا لن يتمكن احد من نسيانه. الا ان الحكومة العراقية تصرفت بمسؤولية من اجل الشعب العراقي ومن اجل سمعة العراق».

يذكر ان خمسة من موظفي الشركة ممن كان لهم ضلع بالحادث سيمثلون امام القضاء الامريكي في شهر شباط المقبل بتهم القتل غير العمد. وكان سادس قد اعترف بالذنب في شهر كانون الاول الماضي. ويقول المتهمون الخمسة إنهم تصرفوا دفاعا عن النفس، الا ان الشهود وذوي الضحايا يصرون على ان موظفي بلاكووتر اطلقوا النار عشوائيا الامر الذي اكده محققون عراقيون الذين اضافوا بأن المتهمين لم يطلقوا نيران اسلحتهم الاوتوماتيكية على المارة فحسب، بل اطلقوا قنابل يدوية على مدرسة مجاورة ايضا. وقد وصفت الحكومة العراقية الذين قاموا باطلاق النار بالمجرمين، وقالت إن شركة بلاكووتر تشكل تحديا لسيادتها.

احد ضحايا بلاكووتر في اعتداء ساحة النسور

بلير يواجه تحقيقا بشأن حرب العراق العام القادم

بلير بمواجهة تحقيق حرب العراق

لندن / وكالات

قال رئيس لجنة تحقيق بريطانية بشان حرب العراق امس الجمعة ان رئيس الوزراء السابق توني بلير سيواجه استجوابا في العام القادم بشان دخول بريطانيا الحرب وذلك بعد ان استمعت اللجنة الى ان القرار كان غير قانوني واستند الى الخداع.

وقرار ارسال ٤٥ ألف جندي بريطاني للمشاركة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ كان دائما مثار خلاف وأدى الي احتجاجات ضخمة مناهضة للحرب في لندن. واثناء اجتماعات للجنة التحقيق عقدت قبل بدء جلسات الاستماع الرسمية اتهم اقارب لجنود بريطانيين قتلوا في العراق بلير بالزج ببريطانيا في حرب غير قانونية وخداع الرأي العام.

وقبل الحرب تضمن ملف للحكومة يبرر العمل العسكري ادعاء بأن صدام كان بمقدوره شن هجوم باسلحة للدمار الشامل في غضون ٤٥ دقيقة. ولم يعثر على أي من مثل هذه الاسلحة في العراق مما أدى الي اتهامات بأن بلير تلاعب بمعلومات الاستخبارات. وقال جون تشيلكوت رئيس لجنة التحقيق ان اللجنة المؤلفة من خمسة اعضاء ستبدأ جلسات استماع علنية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني قبل ان تنتقل الى استجواب ساسة بارزين في كانون الثاني.

وستبدأ اللجنة بالاستماع الى مسؤولين وضباط عسكريين كبار قدموا المشورة للوزراء او ساعدوا في تشكيل سياسات الحكومة وكيف جرى تبلغ تلك السياسات. وقال تشيلكوت ان اللجنة ستدرس الاساس القانوني للحرب.

واضاف قائلا «في مطلع العام الجديد سنبدأ في الاستماع الى شهادات من وزراء (بمن فيهم رئيس الوزراء السابق) بشان ادوارهم وقراراتهم». ولم يذكر تشيلكوت حتى الان هل سيكون رئيس الوزراء جوردون براون بين اولئك الذين سيستدعون للشهادة.

وقال متحدث باسم بلير – وهو الان مبعوث للسلام الى الشرق الاوسط ومرشح محتمل ليكون أول رئيس للاتحاد الاوروبي– ان رئيس الوزراء السابق سيتعاون بشكل كامل مع التحقيق. وقال تشيلكوت انه يأمل بأن تتمكن اللجنة من تقديم ما ستوصل اليه من نتائج بحلول نهاية العام القادم. وأوضح ان التحقيق ليس محاكمة او تحقيقا قضائيا. واضاف قائلا «لكنني اوضحت اننا لن نتوانى –في تقريرنا– عن توجيه انتقادات لافراد او انظمة عندما تكون هناك مبررات لذلك».

طلب سحب الثقة عن الوزير سيقدم خلال ايام

لجنة النفط البرلمانية تنتقد مواقف النواب تجاه استجواب الشهرستاني

بغداد / هشام الركابي واحياء الموسوي

اظهرت عملية استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني في مجلس النواب يومي الثلاثاء والاربعاء الماضيين، تباينا في اراء القوى السياسية، اذ وصف بعض السياسيين ان دوافعا سياسية كانت وراء عملية الاستجواب، في حين عد البعض الاخر عملية الاستجواب بانها حق مشروع لمجلس النواب في ان يمارس دوره الرقابي.

وانتقد مقرر لجنة النفط والغاز النائب جابر خليفة جابر مواقف بعض النواب الذين وصفهم بالحكوميين الذين صرحوا بان استجواب وزير النفط كان سياسيا او استعراضيا وان اجوبة الوزير كانت مقنعة. وقال جابر في بيان صحفي وزعه مكتبه ان كل هذا كان متوقعا منهم واكثر، ومَن كان لديه ادنى شعور بالمسؤولية تجاه هذا الشعب المظلوم والمنهوبة ثرواته، سيرى ان مجرد ادعاء وزير النفط انه مدد عقد شركة (رام) بناء على طلب رئيس الوزراء، وهو لم يفعل ذلك، يكفي لاقالة الوزير واحالته الى القضاء خاصة وان الشركة كما اثبتنا بالوثائق الدامغة كلفت العراق خسائر بمئات ملايين الدولارات وانها شركة غير مختصة بحفر الابار. وتابع: مَن كان لديه ادنى حد من المسؤولية تجاه شعبه، لوجد ان مجرد تمديد عقد شركة (فجر الجزيرة) التي قامت بتهريب النفط العراقي. بعد سرقته. الى سوريا وبحماية القوات الامريكية، مدده الوزير بذريعة ان رئيس الوزراء وجّه بذلك ورئيس الوزراء لم يفعل، لوجد هذا كافيا لإقالة الوزير واحالته الى القضاء.

وكان البرلمان قد شهد يومي الثلاثاء والاربعاء الماضيين استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني في مجلس النواب من قبل النائب جابر خليفة جابر. وكان جابر وهو صاحب طلب الاستجواب، اتهم وزارة النفط بالعجز عن انجاز اي مشروع كبير رغم التحسن الأمني ووجود ميزانية استثمارية كبيرة، مشيرا الى تدهور انتاج النفط خصوصا في حقول البصرة، ما تسبب بهدر كبير بالمال العام، فضلا عن انخفاض الايرادات المالية للمبيعات النفطية على الرغم من ارتفاع سعر النفط.

من جهته قال النائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد حسن السنيد: ان الاستجوابات التي تجري في مجلس النواب دعاية انتخابية لايعير لها الشعب اي اهتمام. واضاف في تصريحات لـ(المدى): ان الذين يتوقعون غيابهم بالبرلمان المقبل ينتقمون من الدولة بعمليات الاستجواب المفبركة. وان استجواب وزير النفط حركة استفزازية غير منتجة. واوضح السنيد ان اجابات وزير النفط في الاستجواب كانت اكثر واقعية من الاسئلة التي طرحت خلال الاستجواب.

وفي ذات السياق قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني ان بعض اجوبة وزير النفط خلال استجوابه في مجلس النواب لم تكن مقنعة وكذلك بعض الاسئلة من قبل النائب المستجوب جابر خليفة جابر. واضاف: ان أمورا عديدة كانت مثار اهتمام الاوساط السياسية والاقتصادية ومنها قضية تراخيص النفط، لكننا تفاجأنا بعدم طرحها في الاستجواب. واوضح عثمان: ان هناك لا مبالاة من قبل بعض النواب الذين لم يحضروا جلسة الاستجواب بالرغم من انهم ممن وقع على الاستجواب ما يدل على ان الامر لا يهمهم. وعن امكانية سحب الثقة عن الشهرستاني قال عثمان لغاية الان الاوضاع والمواقف لم تتضح وسيتم تقديم طلب سحب الثقة خلال الايام المقبلة.

وكان رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب صباح الساعدي، قد اوضح ان الخطوة المقبلة ستكون تقديم طلب الاسبوع المقبل من قبل الاعضاء الذين لم يقتنعوا باجوبة الوزير بسحب الثقة عنه وتقديمه للقضاء بتهمة هدر المال العام .وقال ان مجلس النواب نجح بممارسة الديمقراطية من خلال سحب الثقة من رئيس هيئة النزاهة السابق راضي الراضي ووزير التجارة واستجواب مفوضية الانتخابات ووزير الكهرباء واليوم استجواب وزير النفط . وتابع «ان استجواب وزير النفط يشكل قضية سياسية بالنسبة للحكومة»، وأوضح «ان سياسة الحكومة في التعامل مع استجواب الوزراء هي فساد سياسي حقيقي للتستر على المفسدين» ودعا الحكومة الى «اخضاع نفسها للمساءلة وتقديم كشف حساب لادائها خلال الفصل الاخير من عمر الدورة البرلمانية، من غير ان يلجأ البرلمان الى استدعاء وزرائها لمحاسبتهم لأجل ان تبرئ ذمتها امام الشعب»، لافتا الى «ان ذلك لا يشمل الحكومة الحالية فقط بل الحكومات التي تأتي بعدها ايضاً».

الى ذلك أكد عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب نور الدين الحيالي أن مسألة الاستجواب حق دستوري وهي ممارسة للرقابة على الأجهزة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية وهي لصالح بناء الدولة ولصالح متابعة الوزراء من اجل تحسين أدائهم، نافياً أن تكون وراء عمليات الاستجواب دوافع سياسية أو دوافع انتخابية وإنما حق يجب أن يفرح الجميع ويسعد الجميع بأنه هناك رقابة على الأجهزة التنفيذية. واعرب الحيالي عن أسفه لعدم حظور معظم اعضاء المجلس خلال عملية الاستجواب بالاضافة الى ان توقيت الاستجواب لم يكن موفقا بسبب الانشغال بإقرار قانون أو تعديل قانون الانتخابات أو سفر العديد منهم وهذا لا يعطي صورة عن سحب الثقة من الوزير لان الأغلبية الذين وقعوا على استجواب الوزير والذين يبلغ عددهم ١٤٣ لم يكونوا موجودين في جلسة مجلس النواب. واعرب عن اعتقادة بأن الوزير كان ماهرا في الإجابة ببعض الجوانب وكذلك مقرر لجنة النفط والغاز البرلمانية كان ماهرا في طرح الإجابة لأنه اعتمد على وثائق من ديوان الرقابة المالية ووثائق من المفتش العام لوزارة النفط، وهناك إخفاقات وتراجع في إنتاج النفط ولكن لم تصل الأمور الى إحراج الوزير.وفي غضون ذلك كشف الساعدي عن وجود ضغوطات سياسية كبيرة تمارس خلف الكواليس للحيلولة دون اتخاذ اجراء ضد رئيس المفوضية ورئيس الدائرة الانتخابية فيها كما حصل مع وزير الكهرباء في اعقاب استجوابهم امام البرلمان. وقال «ان هنالك تدخلاً بشكل كبير يتمثل في منع محاسبة ومساءلة رئيس المفوضية ورئيس الدائرة الانتخابية، وضغطاً للحيلولة دون اتخاذ اجراء ضدهما وعدم اقالتهما او سحب الثقة عنهما»، مؤكدا «ان البرلمان عازم على اقالة رئيس المفوضية ورئيس الدائرة الانتخابية في ضوء تبلور قناعات النواب بشأن ذلك والتواقيع المقدمة من عدد كبير من نواب البرلمان لاتخاذ ذلك الاجراء».

محن بانتظار العائدين الى الوطن

ترجمة: عمار كاظم محمد

بينما يعود العراقيون الذين هربوا من بيوتهم بسبب العنف الطائفي، يواجه الكثير منهم حالة البطالة العالية والخدمات السيئة للكهرباء والماء طبقا لتقرير جديد للمنظمة الدولية للهجرة.

وفي أسوأ الظروف تعود العوائل الى بيوتها لتكتشف أنها دمرت أو اتلفت بشكل ملحوظ وثلث العائدين منهم قالوا بعد اجراء مقابلات معهم أنهم شعروا بعدم الأمان لفترة من الوقت. وهناك أكثر من نصف مليون عائلة تركت منازلها منذ بداية الحرب في عام ٢٠٠٣ لتنتقل الى أماكن أخرى داخل العراق أو خارجه طبقا لتقرير المنظمة بعد أن تصاعدت وتيرة التهجير واراقة الدماء بسبب العنف الطائفي عام ٢٠٠٦.

وقد ميز الباحثون عودة ٥٨١١٠ عوائل من العائدين على الرغم من وجود عوائل أخرى عادت الى بيوتها بدون أن يتم تسجيلها لدى مراقبي المنظمة وكان معظم العوائل العائدة هي من العوائل النازحة في الداخل حيث عددها أكبر من تلك التي هربت الى خارج القطر. وتشكل هذه النسبة العائدة ما مقداره ١٠٪ من مجموع المهجرين بينما قالت عوائل أخرى انهم سوف يعودون الى دورهم في حال تواصلت الظروف بالتحسن. وقد قابلت منظمة الهجرة ٤٠٠٠ عائلة لاعداد تقريرها وقد اظهر الباحثون أن العديد من تلك العوائل قد واجهت ظروفا رهيبة كتلك التي واجهتها العوائل التي نزحت من بيوتها الى أماكن أخرى في الداخل وواجهت ظروفا سيئة في بيوتها المؤقتة او مجمعاتها.

كانت اكثر العوائل تضررا تلك التي تترأسها النساء بمن فيهن اللواتي فقدن أزواجهن الذين قتلوا خلال السنوات الست الماضية . ومن بين تلك العوائل التي تبلغ نسبتها ١٢ ٪ من المجموع العام والتي تم مقابلتها، قال ٧٠ ٪ منها أنهم غير قادرين على العمل بينما قال ٢٦ ٪ منها انهم كانوا قادرين على العمل لكنهم لم يجدوا الوظائف.

وفي مثال على أنواع المشاكل التي تواجهها هذه العوائل العائدة قالت الشرطة العراقية في منطقة التحرير ببعقوبة التابعة لمحافظة ديالى ان احدى العوائل قد عادت الى بيتها بعد ثلاث سنوات من التهجير لتجد في البيت حزاما ناسفا وزنه ٢٢ باوند من الاسلاك والمتفجرات .

وقد أخبر الجيران رجال الشرطة ان ذلك الحزام يعود لأفراد دولة العراق الاسلامية وهي تنظيم ارهابي مرتبط بالقاعدة في بلاد الرافدين وكان اولئك الارهابيون قد استعملوا بيت تلك الاسرة كمكان آمن لمنفذي العمليات الانتحارية اثناء فترة غياب العائلة.

ووجد الباحثون أن ثلث بيوت العوائل المهجرة والذين عادوا منهم وجدوا أن بيوتهم قد اتلفت أو تحطمت، كذلك وجد التقرير أن العوائل العائدة قد ذهبت الى بيوتها ليس بسبب التحسن الأمني في الاحياء التي كانوا يعيشون فيها فحسب بل بسبب ارتفاع اسعار ايجارات الدور والاوضاع السيئة في المناطق التي لجأوا. اليها بالمقابل هناك عدد ضئيل منهم والبالغة نسبته ٥ ٪ قالوا بانهم عادوا للاستفادة من المنحة الحكومية المخصصة للعوائل العائدة والبالغة مليون دينار عراقي أي ما يعادل ٨٤٠ دولارا.

مهجرين عراقيين

ثلث من ارباب أسر تلك العوائل قالوا انهم عاطلون عن العمل مقارنة بدراسة تمت في شهر كانون الثاني من قبل الامم المتحدة خمنت ان العوائل العائدة والتي تمت مقابلتها من قبل المنظمة وتحدثت مع الباحثين فيها تضم تشكيلة من مختلف المجموعات العرقية. وهناك نسبة البطالة في العراق بلغت ١٨ بالمائة.

عن: هيرالد تربيون

قلق حيال اعتماد المحاصصة في تعيين أعضاء هيئة المساءلة والعدالة

بغداد / وكالات

صادق مجلس الوزراء على أسماء أعضاء «هيئة المساءلة والعدالة» البديلة عن «هيئة اجتثاث البعث» التي يترأسها احمد الجلبي نائب رئيس الوزراء السابق. وأكدت «لجنة الاجتثاث» النيابية أنها تسلمت أسماء الأعضاء الجدد للتصويت على تعيينهم في البرلمان.

وفيما رحبت «هيئة الاجتثاث» بتشكيل اللجنة الجديدة، أعربت عن قلقها حيال اعتماد مبدأ المحاصصة في اختيار أعضائها. وأكد رئيس اللجنة في البرلمان فلاح شنيشل أن مجلس الوزراء «صادق على تسمية الأعضاء الجدد لهيئة المساءلة والعدالة البديلة لهيئة اجتثاث البعث».

وأكد في تصريح صحفي، تسلم لجنته «كتاباً رسمياً من مجلس الوزراء يطلب طرح الأعضاء الجدد للتصويت في أقرب فرصة لتتمكن هيئة المساءلة والعدالة من مباشرة مهامها بتدقيق سيرة المرشحين للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ٢١ كانون الثاني المقبل».

وعن معايير الاختيار، قال إن «الهيئة الجديدة مكونة من سبعة أعضاء يمثلون مكونات الشعب العراقي»، لافتا الى «مناقشة عملية الاختيار داخل مجلس النواب ومن رؤساء الكتل، وانتهت بالشكل الآتي: من الشيعة ثلاثة والأكراد اثنان والسنة اثنان». وعن الأسماء المرشحة، ذكر أنهم «طلال جمعة يوسف وفؤاد محمود عطية وبختيار عمر محيي الدين وحسام عبداللطيف جاسم، فيما رشح الائتلاف العراقي وليد الحلي (حزب الدعوة – جناح المالكي) وحسن كطامي (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي) وحميد فارس طارش (التيار الصدري)»، على أن يُنتخب رئيس الهيئة ونائبه بعد التصويت على أسماء المرشحين. وعن مصير الهيئة السابقة، أفاد: «وفقاً للقانون، ستستمر الملاكات الإدارية والفنية لكل دوائر وأقسام الاجتثاث في عملها وستكون مهمة اللجنة السباعية المشكلة حديثاً الإشراف على هذا العمل».

وأشارت مصادر برلمانية الى مساعي رئيس الوزراء نوري المالكي إلى دفع وليد الحلي القريب منه لرئاسة الهيئة الجديدة، في ظل حملته الإعلامية ضد البعثيين منذ تفجيرات «الأربعاء الدامي» في ١٩ آب الماضي وما تلاها من اعتداءات اتهم البعثيين بالتورط فيها. من جهتها، رحبت هيئة «اجتثاث البعث» بتشكيل اللجنة الجديدة. واعتبر المدير التنفيذي للهيئة علي اللامي في تصريح صحفي قرار مجلس الوزراء «تعيين أعضاء هيئة المساءلة والعدالة على رغم تأخره، انتصاراً للقانون والدستور». وتابع: «نحن في الهيئة نرحب بهذا الإجراء، لكن ما يقلقنا بخصوص استقلالية الهيئة المشكلة، هو اختيار الأعضاء الذي تم وفقاً لمبدأ المحاصصة». وأوضح أن «هيئة الاجتثاث ستستمر في عملها ولا سيما النظر في تدقيق سجلات المرشحين للانتخابات التشريعية حتى المصادقة على الأعضاء الجدد».